بكل موجود ثبت عدم استناده الى وجوده غيره فلزم ان يكون الوجود له من نفسه واذا ثبت ان وجوده
مقتضى ذاته استحال ان تؤثر ذاته عدمها لان ما بالذات لا يتخلف عنها واما الثاني فلان ذلك الضد
المقتضي نفيه اما قديم او حادث لا يجوز الاول والا لم يوجد معه من الابتداء اصلا لان التضاد يمنع الاجتماع
وقد ثبت وجوده تعالى ومحال وجوده في العدم ومعه ضده والثاني اذ ليس الحادث في مضادته للقديم بحيث
يقطع وجوده اولا من القديم في مضادته للحادث حتى يدفع وجوده بل القديم اولى بدفع وجود ضده الحا
دث من الحادث في قطع وجود ضده القديم لان الدفع اهون من الدفع والقديم اقوى من الحادث فهذا ملخص
استدلال حجة الاسلام من المسايرة لشيخنا قوله وهي اي الاسماء ما دل والاولى ان يقال والاسم ما اي لفظ
ح وهذا اللفظ تسميه اهل العربية الوصف والصفة ويقابلونه بالاسم وهو ما دل لا باعتبار المعنى
المذكور وما يرد عليه الشيخ كبعض المتكلمين هو الموافق لحديث الصحيحين ان لله تسعة وتسعين اسما الحديث
قوله وهو صفة ينكشف بها الشيء عند تعلقها به تبع الشيخ في التفسير بالانكشاف المولى سعد الدين
في شرح العقائد وهو غير لائق من جهة ان الانكشاف انفعال يوهم حدوث اتضاح بعد خفاء وعلم الباري سبحانه
منزه عن ذلك والا يستحق ان يقال صفة ازلية لها تعلق بالشيء على وجه الاحاطة به على ما هو عليه دون
سبق خفاء قوله صفتان يزيد الانكشاف بهما على الانكشاف بالعلم فيه ما مر من التعبير بالانكشاف
ويزيد على ذلك بالتعبير بزيادة الانكشاف وزيادة الانكشاف محال على الباري سبحانه والتحقيق ان النقل
ورد باثبات صفتي السمع والبصر واثبات صفتين مشبهتين لسمع الحيوانات وبصرها محال بدليل
العقل والنقل فذهب بعض علماء الكلام الى انهما يرجعان الى العلم لان السمع نوع علم والبصر نوع علم
والاولى كما في شرح المواقف ان يقال بناء على انهما صفتان زائدتان على العلم لما ورد النقل بهما اما
بذلك وبانهما ليستا صفتي الخلق واعترفنا بعدم الوقوف على حقيقتهما قوله وكلام وهو صفة تنبيه
على ان كلامه تعالى قديم قائم بذاته ليس بحرف ولا صوت لامتناع قيام الحوادث بذاته سبحانه وقد تقدم
اثناء مباحث الحكم الشرعي ما ينبغي استحضاره هنا قوله اما صفات الافعال المراد بها كما قال شيخنا في
المسايرة صفات تدل على تاثيرها لها اسماء غير اسم القدرة باعتبار اسماء آثارها وجمعها كلها
اسم التكوين فان كان ذلك الاثر مخلوقا فالاسم الخالق والصفة الخلق او رزقا بالكسر فالاسم الرزق والصفة
الترزيق او حياة فهو المحيي او موتا فهو المميت قوله والرزق هو بفتح الراء مصدر ويصح كونه بكسرها
اسم مصدر قال الازهري في التهذيب رزق الله الخلق رزقا فالمصدر الحقيقي بفتح الراء والاسم بالكسر
ويجوز وضعه موضع المصدر هـ قوله خلافا للحنفية انما اشتهر القول بذلك عن ابي منصور الماتريدي
واتباعه منهم كما في شرح المقاصد وقال شيخنا في المسايرة ادعى متاخروا الحنفية من عهد ابي منصور
انها يعني صفات الافعال صفة قائمة زائدة على الصفات المتقدمة وليس في كلام ابي حنيفة والمتقد
مين تصريح بذلك سوى ما اخذوه من قوله يعني في كتابه المسمى بالفقه الاكبر كان تعالى خالقا قبل ان

يخلق

يخلق ورازقا قبل ان يرزق واوجهها من الاستدلال والاشاعرة يقولون ليست صفة التكوين على فقولهما
سوى صفة القدرة باعتبار تعلقها بمتعلق خاص فالتخليق القدرة باعتبار تعلقها بالمخلوق والترزيق
باعتبار تعلقها بايصال الرزق وما ذكروا يعني الحنفية في معناه لا ينفي هذا ويوجب كونها صفة اخرى لا ترجع
الى القدرة المتعلقة والارادة المتعلقة ولا يلزم من دليل لهم ذلك واما نسبتهم ذلك للمتقدمين ففيه نظر
بل في كلام ابي حنيفة ما يفسر ذلك على ما فهم الاشاعرة من هذه الصفات على ما نقله الطحاوي قال وكما كان
بصفاته ازليا كذلك لا يزال عليها ابديا ليس منه خلق الخلق استفاد اسم الخالق ولا باحداثه البرية
استفاد اسم الباري له معنى الربوبية ولا مربوب ومعنى الخالق ولا مخلوق وكما انه يحيي الموتى استحق
هذا الاسم قبل احيائهم كذلك استحق اسم الخالق قبل انشائهم ذلك بانه على كل شيء قدير يعني علامة
الطحاوي قال شيخنا فقوله يعني ابا حنيفة ذلك بانه على كل شيء قدير تعليل وبيان لاستحقاق اسم الخالق
قبل المخلوق فافاد ان معنى الخالق قبل الخلق استحقاق اسمه بسبب قيام قدرته عليه فاسم الخالق ولا مخلوق
في الازل لمن له قدرة الخلق في الازل وهذا ما تقوله الاشاعرة هـ عبارة المسايرة وانما سقتها بطولها لانها
موضحة لكلام الشيخ مؤيدة له تاييدا ظاهرا قوله وما صح في الكتاب والسنة من الصفات تنبيه
على ان الصفات الواردة في الكتاب العزيز غير منحصرة في الثمان المتقدم ذكرها مقدورة في الكتب والسنة
صفات سواها وبيان للقاعدة الشاملة لحكم الجميع ومن اعتقاد ظاهر المعنى والطريقان السلفية
والخلفية في مشكل المعنى قوله منزه حال من فاعل نفوض فيه به على الاتفاق بين السلف والخلف
على الشريعة ظاهر اللفظ قوله المراد نصب معمولا لقوله اعتقادنا وقوله وهو اعلم اي احوج الى مزيد
علم تبع فيه الزركشي وفي قوله اعلم مجاز في الاسناد فان معناه الحقيقي الازيد علما والاحوجية الى مزيد علم
بسبب مقتض لان يصير اعلم فاطلاق الاعلم على الاحوج الى مزيد علم من اطلاق اسم المسبب مرادا به
السبب وفي اسناد اعلم الى التاويل مجاز في الاسناد ايضا فانه من اسناد ما للمسبب الى السبب ايضا فان الاحوج
الى مزيد علم هو من يدول لا التاويل والتاويل سبب لذلك وقد اشتهر في العبارة بدل اعلم احكم اي اكثر احكاما
اي اتقانا والاول اولى واعلم ان كلام امام الحرمين في الارشاد يميل الى طريقة التاويل وكلامه في الرسالة
النظامية مصرح باختيار طريقة التفويض حيث قال والذي نقتضيه رايا وندين به الله عقدا اتباع سلف
الامة فانهم درجوا على ترك التعرض لمعانيها وكانه رجع الى اختيار التفويض لتاخر الرسالة وقال الشيخ عز
الدين الى التاويل فقال اذا كان التاويل قريبا على ما يقتضيه لسان العرب لم ننكره وان كان بعيدا
توقفنا عنه وآمنا بمعناه على الوجه الذي اريد به مع التنزيه قال وما كان معناه من هذه الالفاظ ظاهر
مفهوما من تخاطب العرب قلنا به واولناه كما في قوله تعالى لحسرتي على ما فرطت في جنب الله فنحمله
على حق الله وما يجب له او على قريب من هذا المعنى ولا نتوقف فيه وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم
قلب المؤمن بين اصبعين من اصابع الرحمن نحمله على ان ارادة القلب واعتقاده مصروفة بقدرة الله وما
يوقعه في القلوب هـ وكلام شيخنا في المسايرة يقتضي توسطا اخص من هذا التوسط فانه بعد ان تكلم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)